معا التي لا ترتيب بينها بحسب ارتباط بعضها ببعض في الخارج غير داود لان الاشيا المترتبة اذا
انطبق على جزء من الجملة الزائدة شي في درجة استحال ان ينطبق عليه جزء اخر بل الاجزا
تنطبق على غيره فلا جرم يفضل في الزائدة جزء لا يصدق عليه شي وجوز الترتبة له
ويتصور فيها هذا فلا يتم البرهان فيه وقد تحقق مما ذكرنا ان برهان التطبيق يتم في
الاشيا التي تكون كلها موجودة في زمان واحد ولها ترتيب طبيعي كالموصوفات والصفات
والعلل والمعلولات فلا يتم فيما فقد فيه احد الشرطين تقرير الوجه الثاني ان كل سلسلة
من العلل والمعلولات وكل واحد منها علة باعتبار ومعلول باعتبار فكانهما جملتان
متطابقتان في الخارج احدهما بحسب المعلولية والاخرى بحسب العلية فاذا فرض تساويهما
من جهة معلول واحد منها فلابد وان تكون جملة العلل زائدة على جملة المعلولات بواحد
من العلل في الجانب الاخر الذي فرض غير متناه لان كل علة لا تنطبق في مرتبتها على معلولها
بل انما تنطبق على معلول علتها المتقدمة متعليها بمرتبة ولولا زيادة مراتب العلل بواحدة
لارتفع وجوب التقدم والتاخر اللازمين للعلية والمعلولية ويلزم من ذلك انقطاع
المعلولات قبل انقطاع العلل المقتضي لتناسبهما مع فرضهما غير متناهيتين وكذلك
الحكم في جانب التنازل الى المعلولات فانها هنا لا تتزايد على العلل بواحد عليه في الجانب
الاول قوله في المتن ولان التطبيق باعتبار النسبتين اي ولان التطبيق باعتبار العلية
والمعلولية ويلزم من ذلك بحيث يتعدد كل واحد من احاد الجملة باعتبار العلية والمعلولية
اي يكون كل واحد علة باعتبار ومعلولا باعتبار قوله يوجب تناهيهما اي تناهي العلية والمعلولية
وهو جزلان وانما يوجب تناهيهما لوجوب ازدياد احدى النسبتين اي العلية على الاخرى اي
المعلولية من حيث السبق فان العلة سابقة على المعلول فاذا اعتبر انطباق العلة على
المعلول تزايد العلة على المعلول بواحد كما ذكرناه   ولان المؤثر في المجموع ان كان بعض
اجزائه كان الشي مؤثرا في نفسه   لما ذكر برهان التطبيق اشار الى وجه رابع دال
على

على بطلان التسلسل من جانب العلة تقريره ان مجموع الممكنات الموجودة المتسلسلة الى غير النهاية
له مؤثر والمؤثر في المجموع لا يجوز ان يكون نفسه وهو ظ ولا بعض اجزائه والا لكان مؤثرا
في نفسه وفي علل نفسه لان المؤثر في الجملة لابد وان يكون مؤثرا في كل واحد من اجزائه والا لم يكن
مؤثرا في بعضها فلا يكون هو وحده مؤثرا في الجملة بل مع علة ذلك البعض وقد فرضنا كونه مؤثرا
فيه هف فتعين ان يكون المؤثر في جميع الممكنات الموجودة امرا خارجا والخارج عن جملة الممكنات
الموجودة واجب فلابد وان تكون علة لشي من اجزائها والا لم تكن علة الجملة ولا يجوز
ان تكون علة للمعلول المعين ولا العلة المتوسطة والا لزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد وهو
مح فتعين ان تكون علة لواحد هو المبدا فتنقطع به الجملة وبعبارة اخرى الجملة لها علة تامة
ولا يجوز ان تكون نفسها ولا بعض اجزائها اذ كل بعض محتاج الى ما يتناهى فلا يجب الجملة بذلك
البعض بل به وبما يحتاج اليه من الامور الغير المتناهية فتعين ان تكون العلة التامة خارجة
عنها فتنتهي الى الواجب الوجوب وتنقطع به كما يعرف بالتامل مما سبق وفيه نظر لان الجملة كما
لا يجب بشي منها يحتاج الى الامور الغير المتناهية اذ لم تكن تلك الامور داخلة فيه واما اذا كانت
داخلة فيه فيجوز ان يجب به الجملة فيجاز ان يكون ذلك الشي ما بعد المعلول الاخير الى غير النهاية
وهو بعض من الجملة يحتاج الى امور غير متناهية داخلة فيه وقد يجب به الجملة برهان اخر على
امتناع التسلسل في الامور المترتبة الموجودة معا سواء كانا في الموصوف والصفة او العلة والمعلول
وسواء كان من جانب الموصوف والعلة او بالعكس او من كلا الجانبين ولنبين ذلك في التسلسل
من جانب العلة فنقول لو تسلسلت العلل الى غير النهاية يلزم ان يتقدم على المعلول المعين علل غير
متناهية وكل علة تعتبر منها فانها مع معلولاتها المتاخرة عنها متاخرة عن واحدة من العلل
وكذا كل جملة معتبرة منها تكون متاخرة عن واحدة فيلزم ان يكون هناك علة متقدمة على تلك
العلل لانه اذا كان كل علة وكل جملة منها مسبوقة بعلة يكون الجميع مسبوقا بعلة وان لم تكن البعض
مسبوقا والتقدير بخلافه وتلك العلة لا يتناهى غيرها والا لم تكن متقدمة على الجميع فينقطع بها

١٣٦

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)